

26 تموز/ يوليو 2021

مشروع بيغاسوس: تحالف المراقبة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يطالب بوقف بيع تكنولوجيا المراقبة إلى الحكومات الاستبدادية في المنطقة

نحن، منظمات حقوق الإنسان الموقعة أدناه، ندعو إلى الوقف الفوري لاستخدام وبيع ونقل تكنولوجيا المراقبة إلى الحكومات القمعية الاستبدادية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بالنظر إلى ما تكشف من معلومات أدت إلى فضح الحد الذي بلغته المراقبة التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الصحفيون والمدونون ونشطاء الإنترنت، التي سهلتها برمجيات التجسس المسماة بيغاسوس التي طورتها المجموعة الإسرائيلية NSO، فإننا نحث جميع الدول على فرض وقف تام على التعاطي مع هذه التكنولوجيا إلى أن يتم وضع إطار تنظيمي واضح يكون معنياً باعتبار حقوق الإنسان.

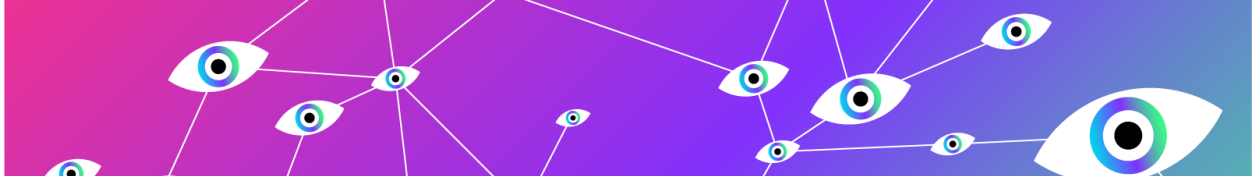
منذ [التحقيق الذي أجرته منظمة سيبتيزن لآب](#) في عام 2016، الذي بيّن أحد الاستخدامات المبكرة لبيغاسوس من قبل الإمارات العربية المتحدة للتجسس على المدافع الإماراتي البارز عن حقوق الإنسان أحمد منصور، الذي [يقضي حالياً 10 سنوات في السجن](#) في ظروف [غير إنسانية](#)، ما فتئت صناعة المراقبة تزدهر دونما رادع. وقد كشف [التحقيق العاجل](#) الذي أجرته كلٌّ من منظمة العفو الدولية ومنظمة فوريبيدين ستوريز (قصص محظورة)، المعنون مشروع بيغاسوس، عن البيانات المسربة لخمسين ألف رقم هاتف تم تحديدها باعتبارها أهداف مراقبة محتملة، بما في ذلك أربعة من عملاء مجموعة NSO الحكوميين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هم الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمغرب، والمملكة العربية السعودية.

الصحفيون والناشطون مُستهدفون

ومن بين المضامين الصادمة التي كشف عنها تحقيق مشروع بيغاسوس، برزت عمليات المراقبة الجماعية واسعة النطاق التي نفّذتها السلطات المغربية على قائمة من المستهدفين قوامها عشرة آلاف رقم هاتف، بما في ذلك أرقام عدد من قادة العالم والناشطين والصحفيين.

[وحَّد](#) التحليل ما لا يقل عن 35 صحفياً استهدفتهم الحكومة المغربية ببرمجيات بيغاسوس، تمت لاحقاً محاكمتهم في ظروف تدعو إلى الريبة، أو تعرضوا إلى حملات من الترهيب والمضايقة أقرتها الدولة، ومن بين هؤلاء [توفيق بوعشرين](#) و [سليمان الريسوني](#)، محررا صحف أخبار اليوم. وصدر بحق بوعشرين [حكم](#) بالسجن لمدة 15 عاما باتهامات تتصل بالاتجار بالبشر والاعتداء الجنسي والاعتصاب والبلغاء. كما اعتقل زميله الريسوني بتهمة الاعتداء الجنسي في أيار/ مايو 2020، [وحكم](#) عليه بالسجن لمدة خمس سنوات في 9 تموز/ يوليو 2021. وقد شابت محاكمة كلٍّ منهما انتهاكاتٌ للإجراءات القانونية الواجبة والحق في المحاكمة العادلة.

كما صدر بحق الصحفي والناشط الحقوقي المغربي [عمر الراضي](#) في 19 تموز/ يوليو 2021 [حكم](#) بالسجن ست سنوات استناداً إلى اتهاماتٍ مطعون في صحتها تتصل بالتجسس والاعتصاب. وفي حزيران/ يونيو 2020، [كشفت](#) منظمة العفو الدولية أن الراضي كان قد استُهدف ببرمجيات NSO للتجسس بعد ثلاثة أيام فقط من قيام مجموعة NSO بإصدار سياستها المتعلقة بحقوق الإنسان. وكشف تقرير مشروع بيغاسوس عن أدلة مخيفة أخرى بيّنت أن أفراد عائلة وأصدقاء الصحفي السعودي المقتول والمقطّعة أوصالهُ، [جمال خاشقجي](#)، قد استُهدفوا ببرمجيات بيغاسوس للتجسس قبل مقتله وبعده. ووفقاً [للتحليل](#) الذي أجراه مختبر الأمن التابع لمنظمة العفو الدولية، فإنّ هاتف خطيبة خاشقجي التركية، [خديجة جنكيز](#)، من طراز آيفون، قد [استُهدف](#) واخترق بنجاح بعد أربعة



أيام من مقتل خاشقجي، ومرات عديدة في الأيام التي تلت. **وتضمّنت** الأهداف الأخرى نجله **عبد الله خاشقجي** وزوجته **حنان العتر** وصديقه والمدير العام السابق لقناة الجزيرة، وضّاح خنفر، ومحامي حقوق الإنسان البريطاني **رودني ديكسون** الذي مثل جنكيز في رفع دعوى قضائية بشأن مقتل خاشقجي.

وتبيّن هذه المعلومات أنّه ليس هناك من هو في مأمن، إذ ترددت حتى أسماء الأشخاص الذين فروا من بلادهم من أجل سلامتهم في ما تسرّب من معلومات. وقد **تم تحديد** الصحفي الاستقصائي المقيم في باريس والمؤسس المشارك للرابطة المغربية للصحفيين الاستقصائيين **هشام منصور**، الذي طلب اللجوء في فرنسا بعد سنوات من المضايقات والعنف والسجن، باعتباره هدفاً للمراقبة.

ومن بين أهداف المراقبة البارزة الأخرى التي ظهرت على قائمة بيغاسوس المسربة **آء الصديقي**، الناشطة الإماراتية والمديرة التنفيذية لمنظمة القسط، التي **قُتلت** في حادثة سير في حزيران/ يونيو 2021، ومؤسس منظمة القسط والمدافع السعودي عن حقوق الإنسان **يحيى عسيري**. وكان كل من الصديقي وعسيري قد انتقلا إلى المملكة المتحدة فراراً من التنكيل الذي لقياه في بلديهما.

لا أساس يدعم ذرائع NSO

إن الاستهداف المُشين لمئات الصحفيين والناشطين في المملكة العربية السعودية وقطر والجزائر والبحرين والإمارات ولبنان والمغرب وتركيا ومصر - وكثير منهم كانوا قد تعرضوا منذ فترة طويلة إلى المراقبة والمضايقة والاعتقال والتعذيب والاعتقال - إنّما يدحض مزاعم مجموعة NSO المتكررة التي لا أساس لها، القائلة بأن برمجيات التجسس التي طوّرتها تُستخدم حصراً لردع الجريمة والإرهاب. ويبدو أن تصريحات المجموعة المعلنه حول كونها على استعداد لإجراء تحقيق في إساءة استخدام التكنولوجيا التي تطوّرها واعتزامها اتخاذ إجراءات بموجبه هي محض تصريحات لا تنفيذ فعلياً لها، على وقع الفضيحة الهائلة التي تكشّفت الأسبوع الماضي.

ينبغي ألا تكون مثل هذه الأدوات الخطرة متاحة ببُسرٍ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

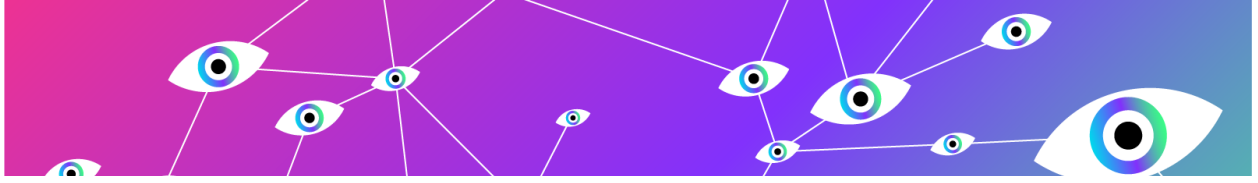
في غياب أي رقابة أو تنظيم لصناعة تكنولوجيا المراقبة المزدهرة وغير المتسمة بالشفافية، وجدت الحكومات الاستبدادية في المنطقة ضالتها في استخدام هذه الأدوات من أجل مواصلة التنكيل والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، وقمع حرية التعبير ووسائل الإعلام، مع الإفلات التام من العقوبة.

وفي السياقات الاستبدادية، حيث ليس ثمة شفافية أو رقابة على استخدام هذه التكنولوجيا شديدة التعلُّول، وحيث لا توجد ضمانات للخصوصية، ولا تُراعى معايير المحاكمة العادلة والضمانات الإجرائية، وحيث لا تتاح سبل الانتصاف للضحايا، فإنّ بيع واستخدام تكنولوجيا المراقبة يؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ولا بد من إيقافه على الفور.

لقد مضى عامان على الدعوة الأولى إلى الوقف الفوري لبيع ونقل واستخدام أدوات المراقبة من قبل المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بحرية الرأي والتعبير، **ديفيد كاي**، في أعقاب القتل الشنيع التي راح ضحيتها جمال خاشقجي. لقد حان الوقت لتمثّل الدول إلى تلك الدعوة وتنفذ الوقف فوراً إلى أن يتم وضع إطار تنظيمي عالمي في هذا الشأن يُراعي حقوق الإنسان.

وعلى ما تقدّم، فإننا ندعو جميع الدول إلى اتخاذ الخطوات التالية على صفة الاستعجال:

1. إنفاذ الإيقاف الفوري لاستخدام تكنولوجيا المراقبة والحصول عليها وبيعها ونقلها. وينبغي أن يمتد أمد هذا الإيقاف إلى أن توضع ضوابط و ضمانات عالمية كافية ضد إساءة الاستخدام.



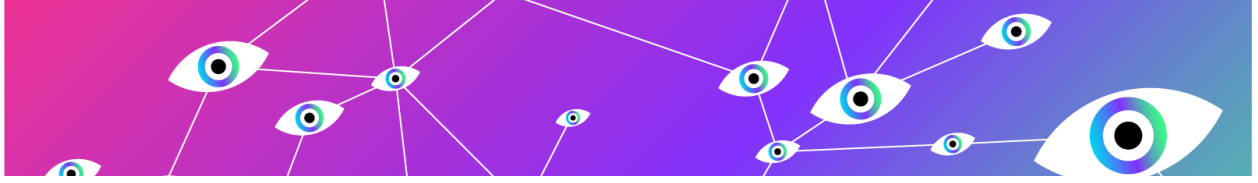
2. القيام بإلغاء جميع تراخيص تصدير تكنولوجيا المراقبة والعلاقات التجارية مع الدول غير الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي ترتكب انتهاكات حقوق الإنسان بشكل منهجي.
3. الشروع في إجراء تحقيق مستقل ونزيه ومتسم بالشفافية في حالات المراقبة الموجهة، ولا سيما في حالات استهداف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وطالبي اللجوء السياسي خارج الحدود الإقليمية لبلدانهم، وضمان تمكين ضحايا المراقبة غير القانونية من استخدام سبل الانتصاف والتعويض.
4. اعتماد إطار قانوني يتطلب الشفافية بشأن استخدام تكنولوجيا المراقبة والحصول عليها، وجعل هذه المعلومات متاحة في السجلات العامة على نحو استباقي، بما في ذلك على المنتجات والخدمات المشتراة، فضلاً عن عقود الأعمال التجارية مع شركات المراقبة الخاصة، للسماح بالتدقيق والمساءلة العامتين.
5. المشاركة في النظم الدولية وآليات حقوق الإنسان التي تفرض ضوابط على استخدام تكنولوجيا المراقبة وتطويرها وتصديرها، ودعم تلك الهيئات.
6. الشروع في تحقيق جنائي لاحق في مقتل جمال خاشقجي والمراقبة الموجهة التي استهدفت أفراد أسرته والمتصلين به؛ وتجديد الجهود الدولية، من خلال الوسائل القضائية والدبلوماسية، لتحقيق العدالة والمساءلة.
7. يتوجّب على الآليات الدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والحكومات المعنية، أن تضع حدّاً للمراقبة الموجهة التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الصحفيون والمدونون ونشطاء الإنترنت.

أعضاء الائتلاف:

منظمة أكسس ناو	سميكس
مركز الخليج لحقوق الإنسان	الخط الأحمر للخليج
(مسار) مجتمع للتقنية والقانون	الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح
مراسلون بلا حدود	المادة 19
(الشبكة العراقية للإعلام المجتمعي) (أنسم)	

موقع من قبل:

شبكة مواطن الإعلامية	شباب بلا حدود - تونس
مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لحقوق الإنسان	منظمة صدى لدعم المرأة والطفل
منظمة سكاى لاین الدولية لحقوق الإنسان	حركة المسيحيين من أجل إلغاء التعذيب - بلجيكا
مركز القلم الدولي - مركز العراق	حركة المسيحيين من أجل إلغاء التعذيب - إيطاليا
الجمعية العمانية لحقوق الإنسان	مؤسسة حرية الفكر والتعبير
مركز مترو للدفاع عن حقوق الصحفيين	منظمة القسط لحقوق الإنسان
المرصد العراقي لحقوق الإنسان	منظمة الحقوق والحريات
حركة المسيحيين من أجل إلغاء التعذيب - المانيا	منظمة بيننا
المركز الألماني لحقوق الإنسان	مؤسسة سمير قصير
المركز السوري للدراسات والبحوث القانونية	المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان
منظمة يمن للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية	إمباكت الدولية لسياسات حقوق الإنسان
الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين	لا سلام دون عدالة
المعهد اليمني للشؤون الاستراتيجية	
المركز الدولي للعدالة وحقوق الإنسان	



الحملة الدولية للحرية في الإمارات
المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب
الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الانسان
رابطة الصحافة البحرينية
الرابطة الدولية لمحامي الشعب
مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف - مصر
المركز السوري للديمقراطية والحقوق المدنية في سوريا
مجموعة لا للعنف